

كلمة العدد

الحمد لله رب العالمين، وصلاة وسلاما على رسوله النور المبين، الذي أنار طريق الحق للبشرية، وحث الأمة على العلم والبحث والتفكير؛ حيث قال ﷺ "من سلك طريقا يلتمس به علما؛ سهل الله به طريقا إلى الجنة".

نقدم إليكم العدد الأول من المجلد التاسع عشر من المجلة القانونية والقضائية، وكعهدنا معكم، يتناول هذا الإصدار من المجلة عددا من الموضوعات والإشكاليات القانونية ذات الأهمية على الصعيدين الوطني والدولي، وذلك من خلال أبواب المجلة المختلفة.

ففي باب البحوث القانونية، تتنوع موضوعات الأبحاث التي يتناولها، ما بين إشكاليات رهن العقار في القانون القطري والقانون المقارن، والتنظيم القانوني للمرحلة السابقة على التعاقد التي أصبح لها دور مهم وينشأ عنها التزامات، ومكافحة ظاهرة التزييف العميق التي تمثل تحديا كبيرا؛ نظرا لاعتمادها على تقنية الذكاء الاصطناعي الشائعة الاستخدام في الوقت الراهن، وإصلاح منظمة الأمم المتحدة الذي يمثل تحديا دوليا؛ حتى تستعيد حيويتها وموثوقيتها لدى المجتمع الدولي، بعد إساءة استغلال بعض الدول لنفوذها وحق الفيتو المقرر لها في مجلس الأمن.

وفي باب التعليقات، ركزت الجهود البحثية على الجانب الدولي، من خلال التعليق على التعليق على الرأي الاستشاري بشأن التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها الصادر عن محكمة العدل الدولية بتاريخ 8/7/1996.

أما باب من قضاء محكمة التمييز؛ فقد اشتمل على عدد من الأحكام والمبادئ التي أقرتها محكمة التمييز القطرية. ففي المواد المدنية والتجارية، تنوعت مسائل النزاع في الأحكام، فمنها

ما يتعلق بطلب حل وتصفية الشركات، ومنها ما يتعلق بالمنافسة غير المشروعة، ومنها ما يتناول التعويض عن الأضرار المادية والمعنوية، ومنها ما يرسخ مبدأً في إثبات عقد الزواج الشفهي. وفي المواد الجنائية، تنوعت موضوعات الأحكام بين جريمة الاستيلاء والإضرار العمدي بالأموال والمصالح العامة، وجريمة السعي لدى دولة أجنبية من خلال إنشاء منصات للتواصل الاجتماعي للقيام بأعمال عدائية والإضرار بمركز الدولة السياسي والاقتصادي، وإقرار مبدأ عدم بطلان الحكم الجنائي لعدم تذييله بالتوقيع اليدوي والاستعاضة عنه بالتوقيع الإلكتروني، والبت في عدم جواز المعارضة باعتبار الحكم الحضوري الاعتباري؛ رغم وجود مانع لدى القاضي للنظر في الدعوى.

أما باب الفتاوى؛ فقد انطوى على فتويين صادرتين من إدارة الفتوى في وزارة العدل، تطرقت أولاهما إلى تحديد الجهات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة، بينما تناولت الثانية مدى أحقية الموظف العام في بدل السكن بأثر رجعي.

نتطلع دائماً إلى إثراء البحث القانوني بكل ما هو قيم وجديد، وبما يفيد الباحثين القانونيين في دولة قطر وفي الدول العربية، وفقنا الله وإياكم إلى ما فيه الخير لدولة قطر ولللأمتين العربية والإسلامية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

د. عبد الله حمد عبد الله الخالدي

رئيس تحرير المجلة القانونية والقضائية